

«لا تقدم في قانون الانتخاب وخيار النسبية سيدمر التنوع ويؤسس لانفجارات في المستقبل»

العريضي لـ«البناء»: جنبلاط لن يذهب إلى سورية رغم الانفتاح الغربي عليها... ونحتفظ بموقفنا السياسي

حاورته روزانا رمال - تحرير: محمد حميدة

أكد عضو كتلة اللقاء الديمقراطي النائب غازي العريضي أنّ بعض الأطراف تتحدث عن قانون النسبية في إطار المناورة وتفضل قانون الستين وتسعى في الكواليس إلى الإبقاء عليه، مبدياً استغرابه حيال تحميل المسؤولية للنائب وليد جنبلاط وحده. وقال: «هل لأنه شعاع وواقعي وصريح وعاقل ويقول الأمور كما هي؟» وحذر العريضي من «أن مشروع التحالفات الطائفية سيطيح بطوائف أساسية في البلد»، متأسلاً: «هل علينا أن نرضخ للاكثريّة وهل توجد ديمقراطية في ظل طائفية عديدة؟» ولفت إلى أنّ كل الممارسات المذهبية والطائفية والفئوية في البلد يجري تخفيفها بفكرة النسبية بهدف السيطرة على الاكثريّة النيابية بتحالفات طائفية عديدة. واعتبر العريضي في حديث لـ«البناء» أنّ خيار النسبية «لن يؤدي إلى بناء دولة عصرية كما لن يؤمن تمثيلاً حقيقياً بل سيدمر التنوع في لبنان ويؤسس لانفجارات في المستقبل»، نافية وجود أي تقدم حقيقي حتى الآن باتجاه إقرار قانون انتخاب جديد. وانتقد العريضي طريقة التعاطي في مجلس الوزراء مع إقرار مراسيم النفط، وقال: «لماذا لم تُقرّ هذه المراسيم خلال السنوات الماضية إذا كانت محل تقاوم بين القوى السياسية؟» واعتبر أنها «أقرت اليوم باتفاق سياسي ولمصالح سياسية». وأضاف: «إذا كانت شؤون الدولة ستُعالج بهذه الطريقة فكل ما قيل عن تغيير وإعادة بناء مؤسسات الدولة وانطلاقة جديدة لا مكان له». كما انتقد طريقة تعاطي الحكومة مع ملف الاتصالات، خصوصاً الانترنت غير الشرعي التي «لم تبحثها في جلساتها الأولى». ورفض العريضي، بشكل قاطع، إعادة تموضع النائب جنبلاط تجاه سورية وزيارة دمشق في ظل المناخ الدولي المنفتح عليها مع تقاطر الوفود الغربية للقاء الرئيس



العريضي متحدّثاً إلى الزميلة رمال

السوري بشار الأسد. ورأى أنّ الأزمة في سورية ما زالت معقدة والمنطقة بعيدة عن الحلول ونحتفظ بموقفنا السياسي حيال ما يجري في سورية. وفي ما يلي نصّ الحوار:

هو نفسه من يرتكب هذه المسألة. كيف يرفضون ذلك بالأساس ويهارسونه اليوم ويعتبرون أننا أمام مرحلة جديدة مختلفة عن كل النهج السابق. البلد ضيّع بموضوع الاتصالات والإنترنت غير الشرعي والأموال التي تهرب والفساد في وزارة الاتصالات والاتهامات التي سبقت ضد المدير العام السابق للوزراء عبد المنعم يوسف، فكيف عولج الأمر؟ أضف مدير عام جديد إلى صفوف المدراء الموضوعين في تصرف رئيس الحكومة وهذا يعني أنه في حماية رئيس الحكومة وإذا لم يكن مرتكباً فهو ليس بحاجة إلى حماية أحد ولكن لا نترك القضاء يفعل فعله بل نوفر الحماية للناس ونتمّ الترتيبات والاتفاقات. فمآذا تُغيّر عن النهج السابق؟

● هل هناك أمل في تصحيح ما جرى في اتفاق النفط أم أنّ الحزب الاشتراكي يستبطل الأمور قبل قانون الانتخاب كي لا يتم تمرير قانون آخر يشكّل ضربة لرفه؟

● الحديث عن ضربة ثانية بالمبدأ مرفوض. هذه لغة بائدة ومن سلك هذا السلوك تسبّب بالأزمات السياسية في البلد. الموضوع يجب أن يعي من يتفهم ويحاول الآخر. وفي عرّ الخلاف الخطير العميق في البلد كما ندعو إلى الحوار والانفتاح لو لم يطرح موضوع النفط على مجلس الوزراء، في موضوع قانون الانتخاب بمعزل عن النفط سيكون لنا الموقف ذاته وسنرفع الصوت بكل صدق وصراحة. كل الممارسات والشعارات والخلفيات في البلد مذهبية وطائفية وفئوية وراثية القتال على تخصصات الوزارات والتسابق على وزارات سيادية حرمت منها طوائف أخرى والصراع على الوزارات الخدمائية. لماذا تقدم الخدمة لمصلحة سياسية أو انتخابية؟ أهذه هي الدولة العادلة المطمئنة لكل الناس التي يعدونها بها؟ كل الأمر حساب سياسي من يسيطر على الاكثريّة في البلد بتحالفات طائفية عديدة. تريدون ممارسة كل هذه الأمور وتغليف فكرة النسبية بها؟ ضمناً الجميع يريد قانون الستين، فلماذا تحميل المسؤولية للنائب جنبلاط؟ هل لأنه شعاع وواقعي وصريح وعاقل ويقول الأمور كما هي؟

● ألا يتحمل جنبلاط مسؤولية رفض قرار الاكثريّة التي تريد النظام السياسي؟

- هذا أمر خطير، لأننا بذلك نضرب نسيج مكون طائفي أساسي، عندما طرح الاخوة في الصف المسيحي مسألة صحة التمثيل وتتشكل حكومة ولنا نحن من كان يعرقل ولنا من يعرقل الآن. لا تدار الأمور بطريقة «عندما نتفق عليكم ان تصمتوا». في مسألة ثانية يتحدثون عن الحرص على مجلس الوزراء. عندما عُيّن موزف من فئة معينة له دور أساسي في وزارة الاتصالات، لم يطرح موضوع التعيين على جدول الأعمال ولم يقدم إلى الوزارة في أول جلسة للحكومة، هذا الأمر كان يتبرر مشكلة كبيرة في الحكومات السابقة ولا ننسى ما كان يجري من قبل الفرقاء أنفسهم الموجودين في الحكومة والذين مرزوا هذه المسألة. بماذا نتفحصون الناس؟ بالضرورة ووضع البلد بعد ان كنتم ترفضون ذلك في السابق؟

● دائماً هناك طرف غير راضٍ في أي تسوية أو اتفاق سياسي؟

- أنا أتناقش مبادئ، كانت تقوم قيامة أحد الفرقاء حول ما يسيئه مبدأ وآلية وتنظيم عمل مجلس الوزراء وهذا الفريق

خليل بحث مع نظيره السعودي إنجاز اتفاقية الأزواج الضريبي



خليل والجدعان خلال لقائهما في الرياض أمس

التقى وزير المال علي حسن خليل نظيره السعودي محمد الجدعان وبحث معه العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك. وتحدث الجدعان بعد اللقاء، فقال: «اللقاء هو لقاء أخوة، والتعاون مستمر. تباحثنا في الشأن الاقتصادي والمالي ومجالات تطوير العلاقات». ورد على سؤال حول إمكانية إلغاء الأزواج الضريبي، أجاب الوزير السعودي: «تكلت مع معالي الوزير لمحاولة التسريع في إنهاء الاتفاقية وإن شاء الله خلال الأشهر المقبلة ينتهي التفاوض وتوقع الاتفاقية، ولا أعتقد أنّ هناك أي إشكالات فيها. معالي الوزير وأنا مستعدان وطلبنا من الزملاء الإسراع في إنجاز التفاصيل». وأكد خليل، من جهته، أنّ نظيره السعودي «أبدى كل استعداد لتعزيز العلاقات وإعادة إطلاقها بروح جديدة تعكس العلاقات التاريخية والأخوية بين السعودية ولبنان». وقال: «كانت فرصة مهمة لتكريب لتبادل الاهتمامات المشتركة، لا سيما منها ما يتعلق باتفاقية منع الأزواج الضريبي والقضايا التي تهم البلدين. ما شعرت به هو اهتمام واستعداد سعوديين كبيرين لدعم لبنان كما كان في خلال المراحل الماضية».

نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع: الانتخابات التكميلية للمجلس التنفيذي في 31 الحالي

دعت نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع في بيان، هيئتها العامة إلى إجراء انتخابات تكميلية لمجلسها التنفيذي (أعضاء)، وذلك يوم الثلاثاء من الشهر الحالي، الساعة العاشرة صباحاً وحتى الخامسة مساءً، وذلك في قصر الأونيسكو. وعلى من يرغب في الترشح بقضية المجلس أن يتقدم بترشيحه من أمانة سرّ النقابة حتى السابع والعشرين من شهر كانون الثاني الحالي. وأشار البيان إلى أنه «في حال لم يتوفر النصاب القانوني تدعو النقابة إلى إجراء الانتخابات بمن حضر بعد أسبوع من هذا التاريخ في الموعد والمكان نفسه». وذكرت النقابة بالمستندات الواجب إرفاقها بطلب الترشح وهي صورة هوية مع سجل عدلي لا يمزّ شهر على صورته.

الخيار

الاستخفاف بعقول الناس، ما يجعل مطلقها في دائرة الاتهام، لأنّ التأيير والحضور الفاعل لا يشترط الانتماء إلى الطائفة والمذهب والعشيرة، بل هو تميّز وعلم وإبداع وكاريزما، والأمثلة كثيرة ولا يمكن حصرها». ورأى «أنّ هذا التملل والضيق والحذر من بعض السياسيين الذين يخشون القانون السياسي، ويرون فيه تهديداً لإرثهم ومصالحهم وحصصهم حتى ولو كان هذا القانون في مصلحة البلد واستقراره السياسي، وعدالة التمثيل فيه».

● أمل رئيس «تبار صرخة وطن» جهاد ذبيان أن تعكس زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى السعودية خبراً على لبنان، وأنّ يترجم ذلك باستئناف الهيئة السعودية للجيش وفي تعزيز وضع اللبنانيين المقيمين والعاملين في السعودية، وبعودة الرساميل والسياحة الخليجية.

وإد رحب ذبيان في الموقف السياسي الأسبوعي، بإقرار المراسيم الخاصة بالنفط شدد على ضرورة ألا يتمّ توزيع الحصص النفطية على قاعدة ستة وستة مكرز مشيراً إلى أنّ «الشروة النفطية حق للشعب اللبناني وليست غنمة يكتسبها رجال الأعمال وتجار السياسة، تحت ستار حقوق الطائفة التي باتت شعرا مستهلكاً ثارة في قانون الانتخاب وتارة أخرى في الشأن القطفي».

من جهة ثانية أشاد ذبيان «بالعملية البطولية في القدس والتي جاءت لتقطع الشك باليقين أنّ الشعب الفلسطيني متمسك بال مقاومة نهجاً وخياراً، في وجه العدو الصهيوني».

تلك دعا ذبيان الأمم المتحدة إلى عدم الاكتفاء بإدانة جريمة قطع المياه عن ستة ملايين إنسان في العاصمة السورية دمشق، بل لا تحلّ الجموعات الإرهابية المسلحة المسؤولية عن هذه الجريمة، كما شدد على ضرورة إرغام الدول الداعمة للإرهاب في سورية كي تتوقف عن تسليح وتمويل الجماعات المسلحة، ودعمها للمشاركة بمفاوضات الحل السياسي.

الوزارة، وكان من الطبيعي بعد إقرار الرسومين المتعلقين بالنفط والغاز أن يتركز البحث بشكل أساسي على ما لفت في مجلس الوزراء. الملاحظة الأولى لهذا تم تقسيم البلوكات العشرة هكذا، والخلفية أنّ تكون هناك قيمة اقتصادية متقاربة بين البلوكات العشرة. ما أقرّ هو طرح 5 بلوكات: الأول وهو رقم واحد على الحدود اللبنانية - السورية. القرصية يعني الشمال الشرقي، وهناك 3 بلوكات في الجنوب وهي 8 و9 و10 وتؤكد فيها حقنا الذي لا يقلل فيه أي نزاع بالنسبة لصندوق المنطقة الاقتصادية الخاصة، وفي الحدود هناك بلوك رقم 4 وهو أقرب إلى الشاطئ».

وتابع: «لكنّ الملاحظة الأساسية أنّ هذا لا يعني تزييم البلوكات الخمسة، بل سيتم اختيار الأفضل لناحية العروض ولمصلحة لبنان، ولكن حكماً العبد لن يكون خمسة. اتفقا على متابعة المواضيع المتعلقة بهذا القطاع وطعانات أخرى، وما طرحنا هو توصية أخذناها منذ حوالي ستة أشهر لانضمام لبنان إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والمقصود بها النفط والغاز، وكما فهمنا أنّ الحكومة ستسارع للانضمام إليها. هذه بداية إيجابية في التعاون بين اللجنة والوزارة».

أما لجنة المال والموازنة فقدت جلسة

الوزير، وكان من الطبيعي بعد إقرار الرسومين المتعلقين بالنفط والغاز أن يتركز البحث بشكل أساسي على ما لفت في مجلس الوزراء. الملاحظة الأولى لهذا تم تقسيم البلوكات العشرة هكذا، والخلفية أنّ تكون هناك قيمة اقتصادية متقاربة بين البلوكات العشرة. ما أقرّ هو طرح 5 بلوكات: الأول وهو رقم واحد على الحدود اللبنانية - السورية. القرصية يعني الشمال الشرقي، وهناك 3 بلوكات في الجنوب وهي 8 و9 و10 وتؤكد فيها حقنا الذي لا يقلل فيه أي نزاع بالنسبة لصندوق المنطقة الاقتصادية الخاصة، وفي الحدود هناك بلوك رقم 4 وهو أقرب إلى الشاطئ».

وتابع: «لكنّ الملاحظة الأساسية أنّ هذا لا يعني تزييم البلوكات الخمسة، بل سيتم اختيار الأفضل لناحية العروض ولمصلحة لبنان، ولكن حكماً العبد لن يكون خمسة. اتفقا على متابعة المواضيع المتعلقة بهذا القطاع وطعانات أخرى، وما طرحنا هو توصية أخذناها منذ حوالي ستة أشهر لانضمام لبنان إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والمقصود بها النفط والغاز، وكما فهمنا أنّ الحكومة ستسارع للانضمام إليها. هذه بداية إيجابية في التعاون بين اللجنة والوزارة».

أما لجنة المال والموازنة فقدت جلسة



فضل الله مترشحاً لاجتماع لجنة الاتصالات

مدير عام الآثار سركيس الخوري، ممثلة وزارة العدل القاضي نبال محيو الناطور، مستشار وزير الطاقة والمياه الدكتور خالد خلة، ممثلة وزارة البيئة سمر مالك وممثل المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور غابي خلف. ولفت قباني إلى أنّ الجلسة استُهِت

السابق كنا نسعم شيئاً مختلفاً، وبالتالي قيل لنا اليوم إن هذا هو مشروع حيوي وأساسي وأن فيه مشكلات معينة متعلقة بتحديات الكابل، لكن ما سمعناه اليوم وفي ملف آخر كنا سبق وقرنناه داخل اللجنة هو التجهيزات التي اشترتها الدولة اللبنانية بقيمة 6 ملايين و700 ألف دولار، وهذه التجهيزات موجودة في مخازن لم تستخدم، ومدفوع من ثمنها مليون و400 ألف دولار تقريباً والباقي لم يسدّد حتى الآن. وهذه التجهيزات يمكن أن تكون صالحة، ويمكن أن تكون غير صالحة أو لم تعد صالحة أو يمكن أن تستخدم أو لا تستخدم».

وتابع: «الوزير الجراح قال لدي تقريران: واحد يقول إنّ هذا المشروع جاهز باستثناء بعض التفريات التي يتم معالجتها وتقرير آخر يقول إنه غير جاهز والوزير الجراح أو الوزارة الحالية تتبني وجهة النظر التي تقول إنّ هذا المشروع حيوي وضروري ولا بد منه وليس هناك 4G في لبنان ولا يوجد DSL سريع من دون مشروع الفايبر وهو المشروع الذي ينفذ».

وعقدت لجنة الإنشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة برئاسة رئيسها النائب محمد قباني وحضور وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل والاتصالات جمال الجراح ووزير الدولة

اجتماعات للجان «الإعلام» و«المال» و«الأشغال» في مجلس النواب

فضل الله: سمعنا كلاماً مغايراً لما قاله الوزير السابق حول مشروع «الفايبر» ولا تطور في الاتصالات من دونه